يتعدى إلى مفعولين من الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد. وبصفة أعمّ وبناء على افتراضنا أن الجملة هرمية تشتمل على مكوّنات محدودة العدد نقول إن القدماء ضبطوا بمفاهيم المسند والمسند إليه والفضلات المكوّنات التي تظهر في المستوى الأوّل من التحليل، وخصّصوا مفهوم التوابع للمكوّنات التي لا تظهر إلا في المستوى الثاني من هرمية الجملة، إذا سلمنا أنّها بنية مركّبة تحتمل تحليلا مسترسلا. وعلى هذا الأصل نؤول قول ابن يعيش إن التوابع فروع في استحقاق الإعراب في قوله: «التوابع هي الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل، ومعنى ثوان أي فروع في استحقاق الإعراب لأنّها لم تكن المقصود وإنّما هي من لوازم الأوّل كالتتمة له وذلك نحو قولك قام زيد العاقل، فزيد ارتفع بما قبله أيضا من حيث كان تابعا كالتكملة له إذ الإسناد كان إلى الاسم في حال وصف، فكانا كذلك إسما واحدا في الحكم [1].

3.6 - فحص الاعتراضات الموجهة للتقدير

بعد أن أثبتنا أن مبادئ العوامل التي ضبط بها النحاة العرب نواة الجملة وفرّقوا بمقتضاها بين الوظفيتين الأساسيتين المفرّقة لصنفيها وهي الفاعل والمبتدأ، ثم المبادئ التي فرّقوا بها بين التوابع وغيرها، مبادئُ تراعي شكل المضمون في اللّسان العربي، بقي أن ننظر في حجة تردّدت كثيرا عند المحدثين وهي أن نظام العوامل أدّى إلى افتراض عناصر لغوية غير موجودة بالفعل.

ولئن كنّا بيّنا أن التقدير لا يتعارض مع الخصائص العامّة للمنوال النظري فإنّه قد يكون في القضايا الجزئية التي مارسه فيها النحاة العربي أدّى بهم إلى الخضوع إلى مادّة المضمون.

لذلك نتساءل إن كان التقدير يمثل مظهرا من مظاهر عدم مراعاة شكل المضمون في اللّسان العربي؟

وسنختبر صحّة طعون المحدثين في نظام العوامل في نقطتين أساسيتين:

---

1 ابن يعيش شرح المفصل ج 3 ص 38.